



مصر Egypt

”استراتيجية
التنمية المستدامة - مصر
٢٠٣٠
الغاية - المحاور الرئيسية - الأهداف - مؤشرات القياس

مقدمة

يسهدف هذا العمل تطوير وصياغة رؤية لمصر .٢٠٣٠ تكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانيات مصر وميزاتها التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دورها التاريخي في ريادة الإقليم وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين





لماذا نحتاج إلى رؤية ..؟

الرؤية الواضحة والخطط السليمة
أساس نقدم الدول ... وبالنسبة لمصر
فإن وجود رؤية سوف يؤدي إلى:

إيجاد بارقة أمل تجمع الشعب المصرى وتجعله راغبًا ومتقنًا بتحمل
بعض الصعاب مقابل تحقيقها

١

التخطيط المستقبلي والتعامل مع التحديات المختلفة اعتماداً على المعرفة والإبداع
ويمكنها من المتابعة والمراقبة وتصحيح المسار بشكل دوري وفعال

٢

التعرف على إمكانيات مصر الحقيقة والتركيز على الميزة التنافسية

٣

تمكين مصر لتكون لاعباً فاعلاً في البيئة الدولية التي تتميز بالдинاميكية
والتطورات المتلاحقة

٤

تحديد وتعريف الأدوار المنوطبة بكل الكيانات الفاعلة بحيث يكون كل منها
له شريكًا فاعلاً في عملية التنمية

٥

وجود اتجاه محدد طويلاً المدى مستمر لتحقيق الرؤية واستراتيجيات تنفيذها
بغض النظر عن أي تغيرات في الحكومة أو القيادات

٦

تمكين المجتمع المدني والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ الستراتيجية

٧

مراحل إعداد الرؤية

تمت

تمت

جارى
العمل

المراحل
التحضيرية

مرحلة إعداد
التوجهات الرئيسية

مرحلة إعداد
الاستراتيجيات الفرعية

الإطلاع على المعرفات والتحديث
الدولية المستقلة

تحديد التحديث وأهم المسارك
التي تواجهها الدولة

دراسة وتحليل الوضع المحلي والإطلاع على
البيانات الفعلية الأخرى والدولية

صياغة الرؤية والتلقيح والأدلة
الفرعية

وضع الهيكل الرئيسي للرؤية
(هيكل تعميم تمهيل)

تحديد التوجهات الرئيسية للرؤية

تعريف الأهداف الفرعية إلى مسارات
مشروعات على مستوى الوزارات والهيئات

تحويل الأهداف الفرعية إلى مسارات
وسلسلة طريلة المدى

تحديد ميزات مصر النسبية
والتحديات في كل من المحاور

١

٢

٣

1

المرحلة التحضيرية
يناير - مارس 2014



الفريق المحوري

- تحديد أولويات تنفيذ المشروعات
- الدعم المستمر لفريق التنفيذ
- متابعة التنفيذ والتقييم وتصحيح المسار
- المساعدة في حل المشكلات التنفيذية
- تقييم أداء المشروعات

فريق التسويق

- مراجعة الرؤى التحليلية والمبادرات المحلية وتحليلها والخروج بتوصيات
- تنسيق العمل بين الفرق المختلفة
- التسويق لعدة المجتمعات واللتذوات
- منابعه العمل اليومي
- دمج أعمال اللجان المختلفة وضمان انساق المخرجات النهائية
- الموافقة بين أولويات الرؤوية في ضوء الموارد المتوفرة
- متابعة تنفيذ الخطط التفصيلية وضمان اتساقها مع الرؤوية

فريق الخبراء

- صياغة الغايات والأهداف القطاعية والكلية للرؤية (التوجهات الرئيسية للرؤية)
- إدارة التدوارات والإرشادات على مستوى كل قطاع
- صياغة واقتراح مؤشرات قياس الأداء المختلفة
- إعداد التقارير النهائية لفرق الخبراء

فريق الاستراتيجية

- تحويل الغايات إلى أهداف استراتيجية قصيرة وطويلة المدى
- تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى خطط استراتيجية
- تحويل الخطط الاستراتيجية إلى خطط تشغيلية
- وضع الخطط التفصيلية
- المتابعة والتقييم المستمر لإعادة تصحيح المسار

فريق التواصل المجتمعي

- التواصل مع شرائح المجتمع لوصول الغايات وضمان التوحد حول الرؤية
- رصد ردود الأفعال المختلفة
- اقتراح الآليات الازمة للتأييد والدعم المجتمعي

منهجية إعداد الرؤية والاستراتيجية

تم تصميم الاستراتيجية وفقاً للمنهجية التالية:

تحديد خطة زمنية ومؤشرات قياس الأداء

- تم تحديد جدول زمني لتحقيق أهداف الاستراتيجية
- تتضمن الاستراتيجية مؤشرات قياس للأهداف الأساسية والفرعية

تم تصميم الاستراتيجية وفقاً للمنهجية التالية:

تم إشراك كل من :

أسلوب تشاركي

المجتمع المدني

مؤسسة الموردة الثقافية، ومؤسسة تروبيس، ومؤسسة رمال، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس الوطني المصري للتنافسية، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية

القطاع الخاص

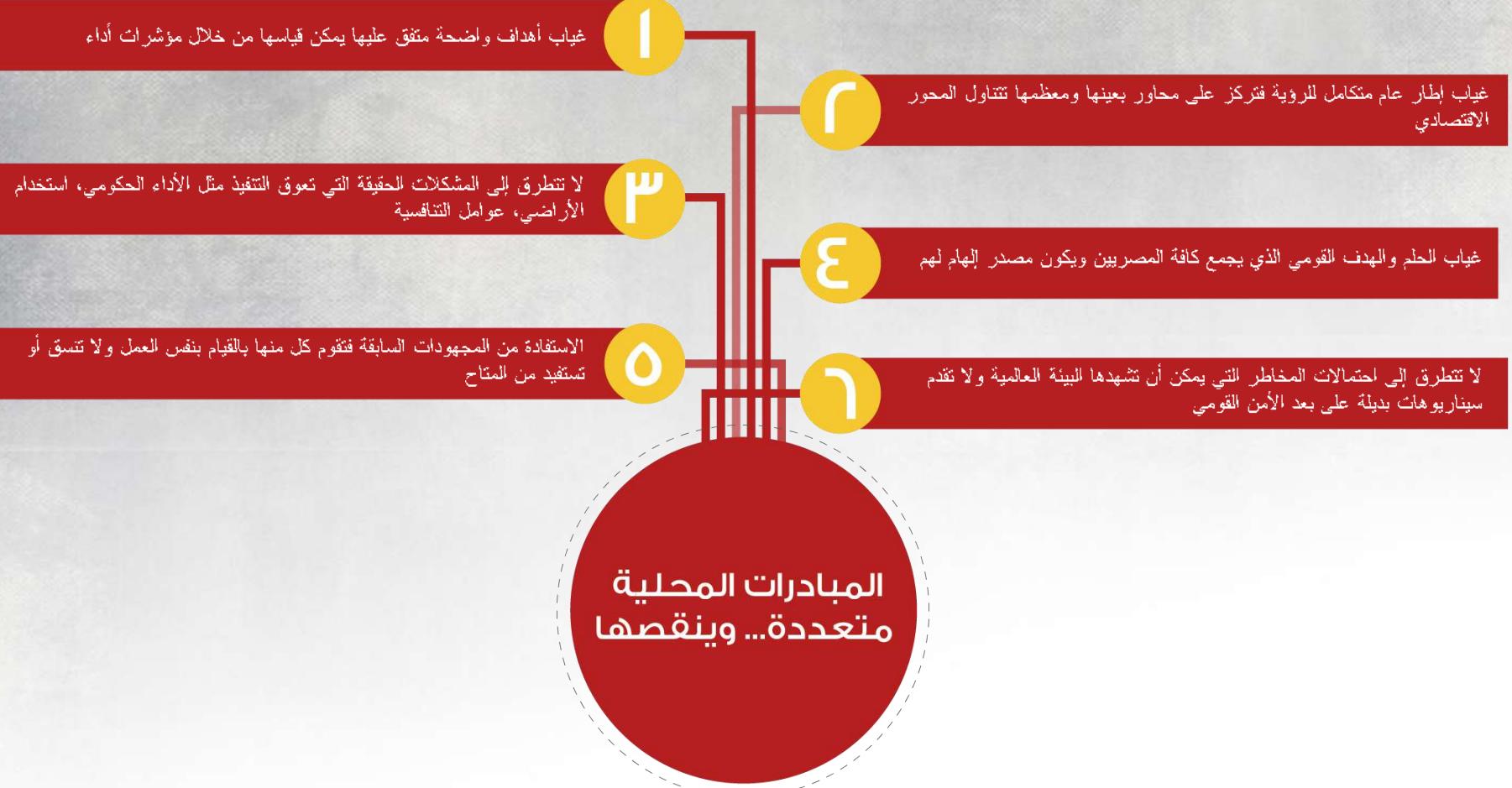
اتحاد الصناعات المصرية، ومجموعة القلعة للاستثمارات، والجمعية المصرية للاستثمار المباشر، وزراعة حروب، وشركة ارتقاء الخدمات المتکاملة وتوزير بعض الاستراتيجيات القطاعية (مثال: استراتيجية وزارة الزراعة) ووزارة التربية والتعليم واستراتيجية وزارة الضرائب، وشركتان Environics و Promark، وRegal Mining، وQuality International، وPwC

شركاء التنمية

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتعاون الألماني، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومؤسسة الصحة العالمية، ومشروع الأمم المتحدة الألماني، وصندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكانية وكذلك أكاديمية من جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، والمركز القومي للبحوث، وجامعة البيل، والجامعة الأمريكية، ومنطقة زويل

استراتيجيات دولية

مالطا، الكويت، الهند، البحرين، تركيا، زامبيا، كينيا، استراليا، الإمارات العربية المتحدة



التطورات المستقبلية في الساحة العالمية

الفرص والمخاطر

أهمية التعرف على التطورات المتوقعة أن تشهدها البيئة الدولية في المستقبل للوقوف على المخاطر/الفرص المحتملة وبالتالي التخطيط السليم في ضوء المتغيرات الدولية

اتجاهات عالمية:
٢٠٣٠ و ٢٠٥٠

تغير أساليب تمويل التنمية بعد 2015

نظام عالمي جديد

تغير ميزان القوى لصالح الدول الآسيوية

مخاطر محتملة

ظهور لاعبين جدد على الساحة الدولية
(البرازيل - جنوب أفريقيا - روسيا - الهند -

أساليب التمويل بعد ٢٠١٥



الدول النامية

اتجاه الدول النامية إلى إطار عام جديد للتمويل يتضمن:

سياسات مالية أكثر كفاءة موجهة ومؤسسات قوية

زيادة الإيرادات

كفاءة الإنفاق العام

التضمين المالي والتنمية المالية

الدول المانحة

اتجاه الدول المانحة إلى جعل المساعدات المالية أكثر فاعلية من خلال عدم التدخل في وضع السياسات المختلفة للدول المتقدمة للمساعدات، بل يتبعن على تلك الدول إعداد خطط تنمية متكاملة وتنفيذها ومرافقتها وإعادة تقييمها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى الرقابية والتي يجب أن يكون لها دور فعال وملزم في الرقابة.

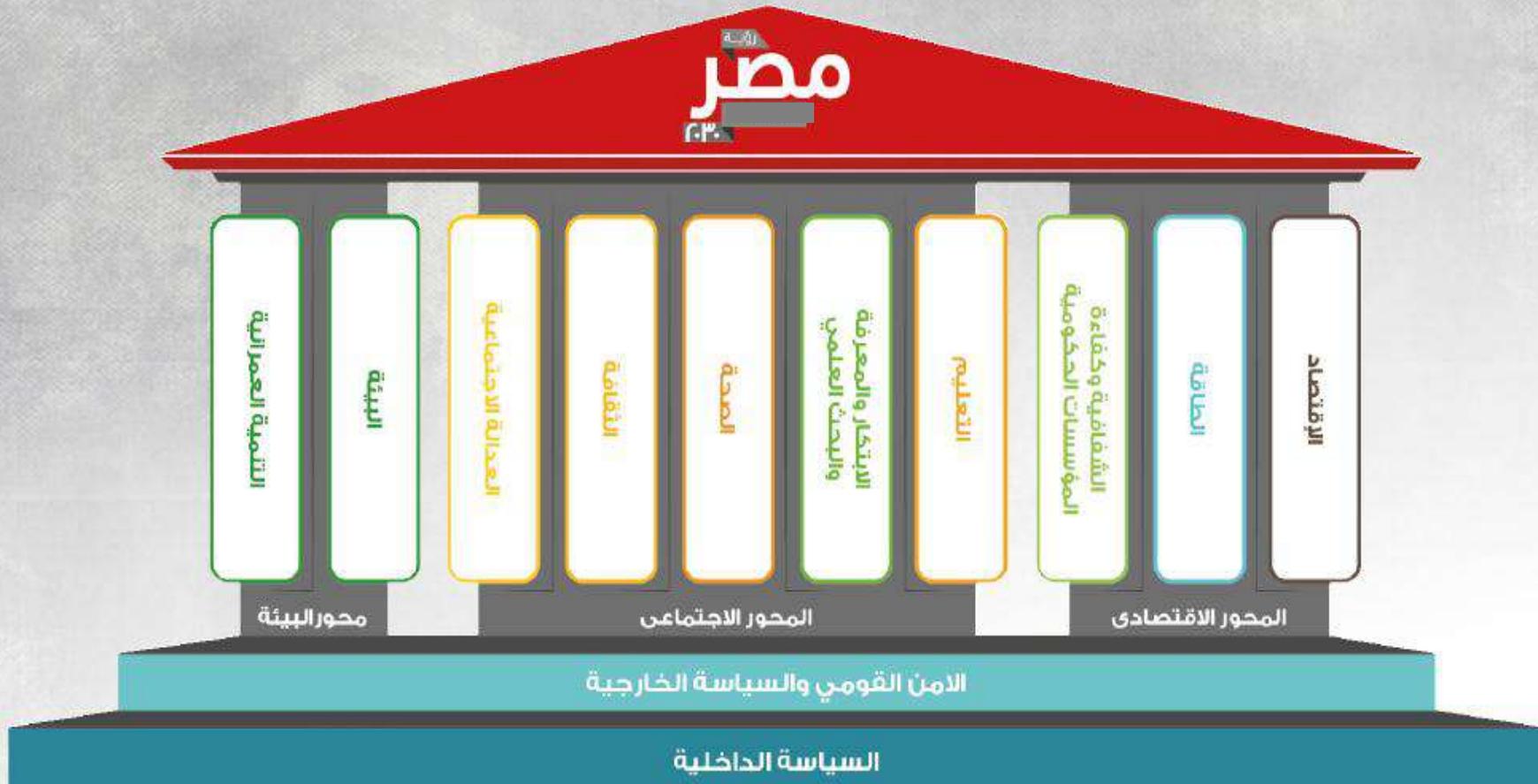
2

مرحلة إعداد التوجهات الرئيسية
أبريل - ديسمبر 2014

بقوة وعزيمة المصريين وبحلول عام 2030 ستكون مصر الجديدة القائمة على العدالة والتنمية المستدامة، ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والانسان ويرقى بجودة الحياة وسعادة المصريين



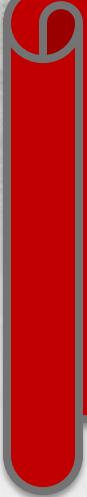
مِصْر



صياغة الغايات والأهداف الفرعية ومؤشرات القياس



المحاور الرئيسية
لاستراتيجية التنمية المستدامة:
رؤية مصر 2030





”الاقتصاد“



الاقتصاد

اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقدر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، و يصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

أهداف محور الاقتصاد

استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي

١

الأهداف

مؤشرات
القياس

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

تصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود %50

نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

لا تزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن %5

معدل التضخم السنوي

الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين 3% و5%

نمو احتوائي مستدام

٢

مؤشرات
القياس

معدل النمو الحقيقي

تحقيق الاقتصاد معدل نمو 7% في المتوسط

معدل النمو الحقيقي في الأقاليم الاقتصادية المختلفة

تحقيق نمو متوازن إقليمياً

نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل

زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل

الأهداف

أهداف محور الاقتصاد

التنافسية والتنوع

٣

مؤشرات
القياس

مؤشر التنافسية العالمي	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى %70
عدد الوظائف التي تم توفيرها في قطاع العمالة عالية المهارات	
مصادر النمو الاقتصادي الحقيقي	زيادة مساهمة الصادرات إلى نحو 25% من معدل النمو

الأهداف

مؤشرات
القياس

معدل نمو القيمة المضافة الصناعية	زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي
نسبة القيمة المضافة الصناعية للناتج المحلي الإجمالي	يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4%
نسبة صافي الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	

الأهداف

٤

تعظيم القيمة المضافة

أهداف محور الاقتصاد

٥

يكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية

مؤشرات القياس

الأهداف

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Bيئة الاقتصاد الكلي Macroeconomic Environment	مساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي مصر ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مجال بيئة الاقتصاد الكلي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة	مصر من أكبر 30 اقتصاد في العالم مصر ضمن أكبر 30 دولة في مجال الأسواق المالية
مؤشر ممارسة الأعمال	مصر ضمن أفضل 10 دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية
معدل النمو الاقتصادي مؤشر التنافسية الدولي	مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال 10 سنوات
معدل النمو الاقتصادي مؤشر التنافسية الدولي	مصر ضمن الدول حديثة التصنيع (BRICS) خلال 5 سنوات

أهداف محور الاقتصاد

توفير فرص عمل لائق ومنتج

١

الأهداف

خفض معدل البطالة ليصل إلى ٥%

مضاعفة معدلات الإنتاجية

مؤشرات
القياس

معدل البطالة

معدل الإنتاجية الكلية

معدل إنتاجية العمل

يصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

٤

الأهداف

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود ٧.٨ ألف دولار سنوياً

مؤشرات
القياس

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



” الطاقة ”



الطاقة

قطاع الطاقة قادر على تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية (تقليدية ومتتجدة) والمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتافسية الوطنية، ويتميز بالقدرة على التبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والدولية في مجال الطاقة والابتكار، والريادة في مجالات الطاقة المتجددة

أهداف محور الطاقة

١ تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة

مؤشرات
القياس

نسبة الموارد المتوفرة لمُجمل الاحتياجات

تأمين موارد الطاقة

نسبة الموارد المحلية للاستهلاك

زيادة الاعتماد على الموارد المحلية

الأهداف

مؤشرات
القياس

معدل استهلاك الطاقة لكل وحدة ناتج محلي

خفض كثافة استهلاك الطاقة

نسبة نمو الاستثمار في قطاع الطاقة

زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية لقطاع في الدخل القومي

نسبة الاستثمار الوطني إجمالي الاستثمار في قطاع الطاقة

الأهداف

أهداف محور الطاقة

٣

المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية

مؤشرات القياس

نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من القطاع للدخل القومي من القطاع

الحد من الأثر البيئي للقطاع

الأهداف



” الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ”



الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

جهاز إداري حكومي كفء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابية والجودة، ويخضع للمساءلة، ويعمل من رضاء المواطن، بما يدعم تحقيق الأهداف التنموية

أهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

جهاز إداري كفاء وفعال

الأهداف

إعادة تعريف الموظف العام وفصله عن
"باقي العاملين المدنيين بالدولة"

الانتهاء من جمع بيانات خريطة مصر التنموية على نظام معلومات جغرافي في كافة القطاعات بحلول عام 2016

الانتهاء من وضع آلية وتطبيقات مشاركة المواطنين في مراقبة تنفيذ المشروعات بحلول عام 2016

الانتهاء من وتنفيذ آلية مشاركة المحليات والمواطنين في وضع الموازنة بحلول عام 2017

انخفاض عدد الشكاوى بنسبة 15% سنويًا

تحقيق خفض سنوي 5% في الباب الثاني

خفض عجز الموازنة 0.5% سنويًا

مصر ضمن أفضل 30 دولة في مجال كفاءة المؤسسات

مصر ضمن أفضل 40 دولة في مجال غياب الهدر في الإنفاق الحكومي

مصر ضمن أقل 20 دولة عالمياً في مؤشر الفساد

أهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

المواهمة مع المتغيرات

٢

مؤشرات القياس

درجة مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية

درجة سهولة الحصول على الخدمات الحكومية المرتبطة بممارسة الأعمال

تقدير الأثر التشريعي للقوانين التي تقدم بها الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطنين وعلى تطوير مناخ الأعمال

الأهداف

مؤشرات القياس

نسبة الشبكات والمدفوعات الإلكترونية إلى إجمالي الشبكات والمدفوعات

عدد الخدمات المقدمة الكترونياً من القنوات الجديدة (الإنترنت - التليفون - مقدمي الخدمة ...)

الوصول إلى 100% شبكات ومدفوعات الكترونية بحلول 2020

زيادة عدد الخدمات المقدمة من القنوات الجديدة (الإنترنت - التليفون - مقدمي الخدمة ...) لتصبح كافة الخدمات مقدمة الكترونياً في 2020

الأهداف

٣

تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية

أهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

٤

وضع نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بانصاف

مؤشرات
القياس

الأهداف

صدور قانون تنظيم الإفصاح وتدالو المعلومات

ارتفاع عدد التقارير الصادرة من الجهات الحكومية والمتحدة للمواطنين بنسبة 25% سنويًا

خلق آلية لتلقي آراء المواطنين على ما تقوم به الحكومة

مصر ضمن أفضل 10 دول في مجال عدم التحيز في قرارات مسؤولي الحكومة

مصر ضمن أفضل 20 دولة في مجال غياب المدفوعات غير الرسمية والرشاوي

تطبيق نظام رقابي محكم بوضوح
شفافية وإنصاف

مؤشرات
القياس

الأهداف

معدل النمو الاقتصادي

رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7% في المتوسط

٥

تسهيل عملية النمو الاقتصادي



” التعليم ”



التعليم

أن يكون التعليم بجودة عالية متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، يساهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته، ومستثير، ومبدع، ومسؤول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه، وقدر على التعامل التناصي مع الكيانات إقليمياً وعالمياً

مؤشرات القياس

التعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتکز على المتعلم الممکن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

الأهداف

إنشاء المجلس الوطني للتعليم وتفعيله ويتولى مسؤولية وضع وتطوير سياسة التعليم في مصر
بجميع جوانبه ومرافقه في ضوء الرؤية الوطنية للتعليم والأهداف الاستراتيجية للدولة
المصرية ومتابعة تنفيذها على أن تكون هيئة ضمان الجودة والاعتماد وأكاديمية المعلم تابعين
له

من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي (WEF)

من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة النظام التعليمي

من أفضل 20 دولة في مؤشر إتاحة التعليم الأساسي

من أفضل 40 دولة في مؤشر جودة النظام التعليمي

من أفضل 40 دولة في مؤشر الانتقال للتعليم العالي

من أفضل 5 دول في مؤشر التعليم أفريقيا (IIAG)

منظومة وطنية تدعم التعلم مدى الحياة

معدل الأمية يصل للصفر الافتراضي (7%)

نسبة التسرب من التعليم الأساسي

الانتهاء من إطار وطني للمؤهلات في مصر قبل نهاية 2015

إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي بهدف تحقيق
الأهداف المرجوة وضمان تكامل السياسات والقرارات والقوانين
والشريعتات المنظمة للتعليم وجميع الجوانب المرتبطة به

تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية

تعزيز التعلم مدى الحياة

محو الأمية الهجانية والرقمية

خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي

إنشاء إطار وطني للمؤهلات في مصر

تعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتکز على المتعلم الممکن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

<p>نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال 4-6 تصل إلى 80%</p> <p>وضع إطار عام لمناهج التعليم المبكر وقياسات قومية</p> <p>وضع قياسات قومية مهارات للاستعداد للمدرسة</p>	
<p>نسبة الأطفال في سن السادسة يمتلكون مهارات الاستعداد للمدرسة (الوعي الصوتي والصافي، ومحو الأمية البصرية، والمعرفة بالمفردات والحساب، ومهارات السرد، والوعي بالمادة المطبوعة، والداعمة لكتابه) طبقاً لقياسات قومية لذاك المهارات</p>	<p>إتاحة رياض الأطفال وتمكين الأطفال في المرحلة العمرية من 0 إلى 6 من مهارات التعلم المبكر الازمة للجهوزية/الاستعداد للمدرسة</p>
<p>كيان مؤسسي ذات مسؤوليات واضحة مختص بتنفيذ ومتابعة كل ما يتعلق بإدارة وتمكين الأطفال في المرحلة العمرية من 0 إلى 6 من مهارات التعلم الازمة للاستعداد للمدرسة</p>	
<p>تضمين كل الأطفال في المرحلة العمرية من 4 إلى 6 سنوات في مرحلة التعليم التمهيدي قبل المدرسي في إطار مؤسسي ومناهج معينة بحلول عام 2030</p>	
<p>برامج تربوية للفئة العمرية 3-0 بحلول عام 2016</p> <p>إعادة صياغة التقويم بنهاية 2015 في إطار مستقل</p>	
<p>وجود نظام قبول بالجامعات الحكومية مرتبط باحتياجات سوق العمل بنهاية عام 2016 بحيث لا يعتمد على مكون واحد فقط (الثانوية العامة) ولكن على قدرات الطلاب كما تقيسها اختبارات قطاعية</p>	<p>تطوير نظم التقويم والامتحانات</p>

تعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتکز على المتعلم الممکن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

مناهج متطرورة متوافقة مع المناهج المعترف بها دولياً بنهاية 2016	الارتفاع بالتعليم الفني (ما قبل الجامعي)
نسبة الورش المحدثة بالمدارس الفنية تتواءل مع المناهج الجديدة المقترن بتطبيقها بنهاية 2018	
مسارات تعليمية واضحة للطلاب خلال فترة الدراسة وما بعدها شاملة التدريب العملي بالمنشآت الاقتصادية المختلفة بنظام التعليم التبادلي (مشاريع تضعها وزارة التعليم الفني)	
منظومة تسمح بالالتحاق طلاب القطاع بالتعليم فوق المتوسط والتعليم العالي في نفس مجالات الدراسة حتى درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة في مجال الدراسة الفنية المتخصصة	
مؤسسات تدريب (جامعات) مرتبطة بالصناعات الاستراتيجية الهامة لمصر، على أن يكون الالتحاق بها متاحاً للجميع دون التقيد بمسارات معينة في مرحلة التعليم قبل الجامعي	
نظم معلومات سوق العمل لنشر المعلومات حول المهن لتشجيع الطلاب على الالتحاق بها	
معدل الاستيعاب الصافي 100 %	إناحة التعليم لكل طفل في مصر (متوسط الزيادة السكانية المتوقع 2 مليون طفل في السنة)
نسبة القيد الصافي بالتعليم الأساسي 98 %	
نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي	

تعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتکز على المتعلم الممکن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

جميع مؤسسات التعليم العالي معتمدة مرتبين على الأقل قبل حلول عام 2030 من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (محلي وعالمي)

وجود عشرة جامعات على الأقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم

وجود 40 جامعة مصرية في مؤشر أفضل جامعات أفريقيا بحلول 2018

وجود 15 جامعات على الأقل في مؤشر أفضل جامعات المنطقة العربية بحلول 2020

الجامعات المصرية من أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً (2020)

مقاييس وطني لمقارنة طلب الطلاب/ الكثافة المتاحة ومقارنتها بالمؤسسات الحالية ومواجهة الفجوة لوضع استراتيجية للتوسيع مع الاعتبار لمتطلبات سوق العمل وإدخال التخصصات الجديدة المطلوبة

تعزيز و التوسيع في البعثات الخارجية للجامعات العالمية ذات التصنيف المرتفع

أنظمة لتمويل الطلاب وتطبيقاتها بحيث لا يحرم من مؤهل لا يملك القدرة المالية 2016

مضاعفة التمويل الحكومي الموجه للتعليم العالي مرة كل 3 سنوات حتى عام 2023

نظام يسمح بالمرورنة في عدد سنوات التعليم العالي حسب الاحتياج للتخصص 2016

معدل عدد الطلاب غير المصريين في الجامعات المصرية

نسبة التبادل بين أساتذة الجامعات والمشرفين على الرسائل الجامعية، وبين البرامج العلمية، وذلك على المستوى الإقليمي والدولي

الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي

تدويل الجامعات المصرية
Internationalization

الأهداف

مؤشرات القياس

نسبة المعلمين من حملة المؤهلات الجامعية التربوية	
إنشاء المركز الوطني لإعداد القادة التربويين	
نسبة القادة التربويين الحاصلين على دراسات عليا في الإدارة التعليمية وفروعها	
جميع كليات التربية/ التربية النوعية/ التربية الرياضية/ التربية الفنية/ رياض الأطفال معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم بنهاية عام 2016 و عالمياً بنهاية عام 2020	تميز كفاءة المعلمين والقادة التربويين
برامج إعداد وتدريب المعلمين معتمدة من الأكاديمية المهنية للمعلمين وعلى المعايير العالمية بنهاية عام 2016	
الأكاديمية المهنية للمعلمين معتمدة عالمياً ومستقلة عن وزارة التربية والتعليم بنهاية 2016	
نسبة المدارس ذات قدرة إدارة ذاتية وموازنة لكل طالب بنهاية عام 2020	إعادة هيكلة الموازنة وتعظيم الصرف على الجوانب النوعية في العملية التعليمية من أجل تحسين المخرجات
سياسة وطنية للتطبيق الفعال للتطوير	
سياسة وطنية للإعلام والخطاب التربوي المجتمعي	إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر
نسبة رضا المواطنين عن جودة الخدمات التعليمية	
قانون تعليم وطني شامل بحلول عام 2015	إصلاح البنية التشريعية المنظومة

شراكات مع منظمات عالمية لتطوير مناهج تتمي حيل من المواطنين العالميين

مؤسسة وطنية لعملية تطوير المناهج وإعداد النصوص

وجود إطار عام لمنهج التدريب المدني Civic Education

وجود إطار عام لمنهج ريادة الأعمال من الفرقة الأولى وحتى نهاية المرحلة الثانوية

توفر نسبة من المناهج للرؤى المشتركة تلتزم بها جميع المدارس الأجنبية باختلاف أنواعها بنهائية عام 2016 (اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية)

وجود مؤشر وطني مفعل لتقويم النتائج المستهدفة من المناهج الوطنية
بنهاية عام 2018

تميز عالمي في صناعة المناهج
والوسائل التعليمية

تعليم قادر على بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئولي وقابل للتنوع ويحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها

مؤشرات القياس

الأهداف

نسبة الطلاب المصريين بالصف الرابع الابتدائي يجتازون اختبارات الكفاءة العالمية في اللغة العربية وذلك في جميع المدارس

مصر من أفضل خمس دول في اختبارات الكفاءة للغة العربية بنهاية عام 2020

وثيقة وطنية معنونة متاحة لسياسات تعليم اللغات الأجنبية بمصر
(National Foreign Language Policy)

تبني الإطار الأوروبي المشترك للغات: تعلمها، تريسيها، تقييمها

وجود مناهج متطرورة للرياضيات والعلوم في جميع المدارس بنهاية عام 2018

مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان (TIMSS) بحلول 2030

مصر من أفضل 15 دولة في مؤشر امتحان (PISA) بحلول 2030

مشاركة عشرون طالب على الأقل المسابقات العلمية العالمية بحلول عام 2020

معدل تطبيق التعليم الذكي في كل مدارس مصر

وجود مؤشر لجودة البنية التكنولوجية للتعليم

التوسيع في إعداد مدارس STEM

تمكين الطلاب من المهارات اللغوية

تمكين الطلاب من مهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات

التعليم يساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستبر
مبدع ومسئول وقابل للتعددية ويحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها

مؤشرات القياس

الأهداف

معدل الطلاب والطالبات يتمتعون بالمهارات الحياتية ومهارات القرن الواحد والعشرين	تمكين الطلاب من المهارات الحياتية وخاصة مهارات القرن الواحد والعشرين
وفقاً لمؤشرات وطنية وقياسات يتم تحديدها من قبل المجلس الوطني للتعليم	تمكين الطلاب من التعليم من أجل المواطنة واحترام التعددية والعمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية
تضمين مفاهيم المواطنة في الإطار الوطني للمناهج	تمكين الطلاب من التعليم من أجل التنمية المستدامة
تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في الإطار الوطني للمناهج	تمكين المدرسي في الرياضة العالمية
مشاركة خمسة عشر طالب رياضي من المدارس في أولمبياد 2028	
مشاركة خمسة عشر طالبة رياضية من المدارس في أولمبياد 2028	
برنامج وطني لرعاية الرياضيين	
التوسيع في إعداد المدارس الرياضية	
جميع المدارس بمعايير خاصة للممارسة الرياضية	



”الابتكار والمعرفة والبحث العلمي“



الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

مجتمع معرفي مبدع ومبادر، منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ولنموها وريادتها، ولرفاهة الإنسان، يتميز بوجود منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية وعنصر بشري مبدع، قادرة على تحديد

الأولويات القومية

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

١ مجتمع معرفي مبدع ومبتكر، منتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ولنموها وريادتها ولرفاهة الإنسان

مؤشرات القياس

الأهداف

نسبة مساهمة القطاعات المعتمدة على البحث والمعرفة في الناتج القومي الإجمالي	زيادة نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الإجمالي
نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي	زيادة نسبة الناتج القومي المخصص لتمويل أنشطة البحث العلمي
مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال الابتكار	رفع مستوى مصر دولياً في مجال الابتكار
استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة	رفع كفاءة استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة
مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	زيادة عدد براءات الاختراع المحلية المسجلة محلياً ودولياً
مؤشر البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والاستشراف المستقبلي
مصر ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مجال عدد براءات الاختراع	(التعليم الأساسي ، ونظام التعليم ، والتعليم في مجالات الرياضة والعلوم)
مؤشرات جودة التعليم (التعليم الأساسي ، ونظام التعليم ، والتعليم في مجالات الرياضة والعلوم)	عدد البحوث المنشورة

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

٢

منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية

مؤشرات القياس

الأهداف

مؤشر جودة المراكز البحثية	مؤسسات بحث علمي ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة
مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال جودة مؤسسات البحث العلمي	ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء
مؤشر نسبة البحث والتطوير (R&D) بقطاع الأعمال	إعادة هيكلة المؤسسات والكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحديد الرؤى والأهداف بشكل يضمن عدم وجود تضارب أو تداخل في هذه الأهداف
نسبة التمويل المتاحة للمراكز والمؤسسات البحثية المتطرفة	
هيكل تنظيمي جديد لمنظومة البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار	
تصنيف مفصل لأدوار الكيانات المرتبطة	
الفصل بين الوظائف التخطيطية والتنفيذية والرقابية (التقييم المتابعة)	
مؤشر البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Infrastructure)	

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

٣

منظومة مؤسسية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية

الأهداف

القياس	مؤشرات	طوير وإصدار	الأهداف
	مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية	قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية	
	مصر ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مجال حقوق الملكية الفكرية	قوانين وتشريعات لتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (بما في ذلك نقل التكنولوجيا)	
	إنشاء مؤسسة تختص بالبحث والتعليم والتأهيل في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار	قانون تنظيم الجامعات للتحفيز على البحث العلمي	
	إصدار قانون تنظيم الجامعات متضمناً مواد للتحفيز على البحث العلمي	إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستشراف المستقبلي	
	زيادة عدد البحوث المنشورة في مجال العلوم والتكنولوجيا والاستشراف المستقبلي		

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

٤

عنصر بشري مبدع

الأهداف

مؤشرات القياس

مؤشرات جودة التعليم (التعليم الأساسي، ونظام التعليم، والتعليم في مجالات الرياضة والعلوم)	خلق مجتمع واع لقيمة البحث العلمي والإبداع والابتكار في تقدمه واستدامته قادر على إنتاجها واستخدامه
زيادة نسبة التمويل المخصص للبحث والتطوير	خلق ثقافة العلوم والابتكار في مجتمع الصناعة والأعمال
مؤشر نسبة البحث والتطوير R&D بقطاع الأعمال	بناء مخرج تعليمي قادر على التفكير الناقد والإبداع والابتكار وريادة الأعمال في التعليم العام والفنى والجامعى
مؤشرات تقدم الطلبة المصريين في الامتحانات المعنية بقياس التفكير الناقدى والقدرة على الابتكار	كفاءة عالية للعاملين بالكيانات والمؤسسات داخل منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار
مؤشر نسبة العمالة المعتمدة على المعرفة	

عنصر بشري مبدع

الأهداف

مؤشرات
القياس

مؤشر جذب المواهب والقدرات المبدعة

مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة

مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال جذب المواهب والقدرات المبدعة

مؤشر وفرة العلماء والمهندسين

رفع قدرة مصر في الحفاظ على المواهب والقدرات
المبدعة
وتحسين مناخ العلوم والابتكار لجذبهم

العمل على وفرة العلماء والمهندسين المصريين ليس فقط
من حيث العدد ولكن الكفاءة والجودة أيضاً

٥ تحديد الأولويات القومية

مؤشرات
القياس

إصدار وثيقة للأولويات القومية (National Priorities Document) وإتاحتها لكل وزارات الدولة والمراكم البحثية وللشعب

تحديد الاحتياجات القومية متضمنة الفرص وال المجالات التي تحقق ميزة تنافسية عالمية والتقييات المرتبطة بها

إصدار استراتيجية قومية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وإتاحتها لكل وزارات الدولة والمراكم البحثية وللشعب

ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية



”الصحة“



الصحة

أن يتمتع كل المصريين (بالحق في الصحة) بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز وقدر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنون والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية عربياً وأفريقياً

أهداف محور الصحة

١

تحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر إنصافاً من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية

الأهداف

مؤشرات القياس

متى ينبع العدد المتوقع عند الولادة	تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية (حتى سن التاسعة والسبعين)
معدل وفيات حديثي الولادة	خفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات بنسبة ٥٥%
معدل وفيات الرضع	خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%
معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات	خفض النفايات الملوثة في النتائج الصحية إلى النصف
معدل وفيات الأمهات	أن تكون صحة السكان قوة دافعة للنمو الاقتصادي
متى ينبع العدد المتوقع عند الولادة	إدراج المحددات الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات الصحية
الوفيات المبكرة من الأمراض غير السارية	إنهاء جميع أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية
الوفيات تحت سن خمس سنوات	للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر
وفيات الأمهات	
أثر زيادة متوسط العمر المتوقع على نمو إجمالي الناتج المحلي	
نسبة السكان الذين يستخدمون مياه شرب آمنة	
التقرم والهزال بين الأطفال أقل من خمس سنوات	

أهداف محور الصحة

٢

تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى يتتسنى لجميع المصريين الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الآمنة ذات الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف هذه الخدمات الصحية

مؤشرات القياس

- خفض نسبة الإنفاق الشخصي المباشر من إجمالي الإنفاق الصحي إلى %24
- نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر بسبب الإنفاق الشخصي المباشر على الصحة إلى الصفر
- عدد الوحدات الصحية إلى كل 10 آلاف نسمة
- عدد المستشفيات العامة إلى كل 100 ألف نسمة
- عدد الأسرة لكل 100 ألف نسمة، خدمات الصحة الوقائية لكل 10 ألف نسمة
- عدد الأطباء وعدد الممرضات إلى السكان وغيرها من المعايير المعتمدة عالمياً
- خفض زمن الانتظار بالنسبة لبعض العمليات الهامة مثل القلب أو السرطانات وغيرها
- النسبة المئوية للمنشآت الصحية المتوفر بمخازنها الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الأساسية المنقذة للحياة في يوم الزيارة (ومتوسط توافرها)

الأهداف

خفض العبء المالي الناتج عن الإنفاق الشخصي المباشر على الخدمات الصحية

تحقيق وصول منصف إلى كافة المواطنين إلى ٨٠% التدخلات الصحية اللازمة لهم

ضمان توافر الأدوية الأساسية والمستلزمات والتجهيزات الطبية

أهداف محور الصحة

٢

تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى يتسع الجميع المصريين الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الآمنة ذات الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف هذه الخدمات الصحية

الأهداف

مؤشرات القياس

التنمية الفعالة بخدمات التأمين الصحي الرسمي ومستوى التدرج في المساهمات المباشرة (مثل الاشتراكات) وغير المباشرة (مثل الضرائب) تمويل الصحة

تعطية جميع المصريين بآليات تأمين صحي رسمية والتأمين الصحي الخاص تتضمن الخدمات الازمة مع ضمان الإنصاف والتدرج في تمويل الرعاية الصحية

اعتماد سياسة التعاقد القومية وتنفيذها

الدخول في شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص والأهلي، بما في ذلك التعاقد على الخدمات والتنفيذ الصحي للمواطنين

توزيع العاملين في مجال الصحة

تحسين توظيف وتطوير وتدريب واستبقاء القوى العاملة في مجال الصحة والأطر التنظيمية الحاكمة لها

عدد العاملين في مجال الصحة المدربين تدريباً كافياً

زيادة الاستثمار في الصحة مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

مؤشرات القياس

الأهداف

جزمة خدمات صحية عامة مع التركيز على خدمات الرعاية الصحية الأولية (تعزيز الصحة والوقاية والعلاج)

إعادة توجيه التمويل إلى التدخلات عالية المردود والأقل تكلفة

التطبيق الفعال لتقيم التكنولوجيا الصحية

استخدام تقىم تكنولوجيا الصحة كأداة قياسية لإدخال واستخدام الأجهزة والأدوية والتدخلات

آليات ذات كفاءة للدفع لمقدمي الخدمة مثل الدفع على الفرد (الرأس) والدفع بنظام المجموعات المرتبطة بالتشخيصات

تطوير آليات الدفع لمقدمي الخدمة من أجل تعزيز الكفاءة والإنتاجية

الإنفاق الصحي الحكومي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي

الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلي

أهداف محور الصحة

٤

تطوير وتنمية برامج الصحة العامة التي تعزز وتحمي الصحة

مؤشرات القياس

الأهداف

قياس انتشار التهاب الكبد وال الحالات المصابة	خفض انتشار التهاب الكبد ب إلى أقل من ١٪ بين الأطفال حديثي الولادة
قياس انتشار التهاب الكبد وال الحالات المصابة	خفض انتشار التهاب الكبد سي إلى ١٪ من السكان
الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٧٠ سنة	خفض ثلث الوفيات المبكرة التي تنتج عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسى المزمنة
معدل انتشار ارتفاع ضغط الدم	خفض ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٢٥٪

تطوير وتنمية برامج الصحة العامة التي تعزز وتحمي الصحة

مؤشرات القياس

الأهداف

	استخدام التبغ بين الأشخاص من 15 سنة وأكثر	خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من 15 سنة وأكثر إلى أقل من 20%
	نسبة حالات الادمان بين بعض الفئات العمرية والوظيفية (الشباب - السائقين - ...)	القضاء على ظاهرة الادمان
	نسبة حالات الادمان المكتشفة والتي تم علاجها	
	المؤشرات المذكورة في إطار تقييم القرارات الأساسية للوائح الصحية الدولية، وخاصة نسبة سمات القدرات الثلاث عشر الأساسية التي تم تحقيقها	تعزيز آليات الترصد والتأهيل للأوبئة والأمراض السارية الحالية والمستجدة، والاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية

تطوير وتنمية برامج الصحة العامة التي تعزز وتحمي الصحة

مؤشرات القياس

الأهداف

وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية واضحة لترشيد استخدام المضادات الحيوية حالات جديدة من مرض السل المقاوم للأدوية المتعددة	الاستخدام الرشيد للأدوية والحد من عوامل المقاومة للمضادات الحيوية والمخاطر المسببة لها
نسبة النساء المتزوجات في سن الإنجاب المتقدمن لاحتياجاتهن من خدمات حديثة لتنظيم الأسرة	ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات تنظيم الأسرة
رعاية الأطفال حديثي الولادة (أكثر من ٤ زيارات). الرعاية بعد الولادة للأمهات والأطفال	التغطية الكاملة بخدمات رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة
نسبة حالات السل الجديدة والمنتكسة التي تم اكتشافها في سنة معينة	زيادة معدل اكتشاف حالات السل الجديدة والمنتكسة إلى أكثر من ٨٠%

تطوير وتنمية برامج الصحة العامة التي تعزز وتحمي الصحة

الأهداف

مؤشرات القياس

معدلات إصابات وفيات حوادث الطرق	خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق إلى النصف
زيادة نقاط الاسعاف (عدد نقاط الاسعاف الى السكان)	القضاء على الأمراض الاستوائية (المناطق الحارة) المهمة الرئيسية
زيادة سيارات الاسعاف وخدمات الاسعاف الطائر ...	ضمان التغطية بنسبة 100% لكل تطعيم في الجدول القومي وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي
انتشار البليهارسيا وداء الخيطيات	الحفاظ على مصر خالية من مرض شلل الأطفال
التغطية بالعلاج الكيميائي الوقائي من مرض البليهارسيا وداء الخيطيات	عد حالات شلل الأطفال في مصر وعدد حالات شلل الأطفال المكتشفة من العينات البيئية
معدلات التغطية بالتطعيمات	
عدد حالات شلل الأطفال في مصر وعدد حالات شلل الأطفال المكتشفة من العينات البيئية	

ضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية

الأهداف

مؤشرات القياس

وجود هيئة مستقلة للاعتماد (لائحة لوزارة الصحة والسكان)
نسبة المنشآت الصحية الحاصلة على الاعتماد

اشترط الاعتماد كشرط للتعاقد مع المنشآت الصحية لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين

نسبة وفيات الأمهات في المنشآت الصحية (لكل 100.000) ولادة تمت في المنشآت الصحية

خفض نسبة وفيات الأمهات في المنشآت الصحية بنسبة 50%

نسبة العمليات الجراحية التي ينتج عنها عدوى للجروح الجراحية بعد الجراحة

خفض عدوى جروح العمليات بنسبة 50%

نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات

خفض نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات بنسبة 50%

أهداف محور الصحة

٥

ضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية

الأهداف

مؤشرات القياس

نسبة المضاعفات التي تحدث لحالات الإجهاض في المنشآت الصحية

خفض مضاعفات الإجهاض في المنشآت الصحية بنسبة 50%

نسبة حالات وفيات الأمهات التي يتم إجراء مراجعة فنية لها

مراجعة جميع حالات وفيات الأمهات

نسبة نجاح علاج حالات الدرن

رفع نسبة نجاح علاج حالات الدرن إلى 100%

تطبيق سياسة قومية للتخلص من النفايات الطبية

التخلص الآمن من النفايات الطبية

نسبة النفايات الطبية التي يتم التخلص منها بشكل آمن

نسبة المستشفيات او الوحدات او العيادات التي تستخدم أساليب آمنة
لتخلص من النفايات الطبية

أهداف محور الصحة

١

تحسين حوكمة القطاع الصحي بما يضمن إدارة للقطاع الصحي بفعالية ومسؤولية
وشفافية على جميع المستويات

الأهداف

مؤشرات القياس

هيكل تنظيمي وبنية وآليات عمل للمجلس الأعلى للصحة تمكنه من القيام بدوره في تحديد السياسة الصحية الوطنية والتنسيق الشامل بين القطاع الصحي وغيره من القطاعات الأخرى المعنية من داخل القطاع الصحي وخارجها جنباً إلى جنب على الأقل 4 مرات سنوياً

إحياء دور المجلس الأعلى للصحة للتعامل مع الحوكمة والتخطيط والفتكت وتعدد الجهات الفاعلة في القطاع الصحي.

خطط استراتيجية وتنفيذية للقطاع الصحي

وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية والخطط التنفيذية قصيرة ومتعددة الأمد بشكل روتيني وبمشاركة مختلف الجهات المعنية من الحكومة وخارجها ، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني

نسبة المنشآت والإدارات الصحية التي تقدم المؤشرات المطلوبة بجودة عالية وفي المواعيد المحددة لها

تطوير نظام المعلومات الصحية ونظم التقييم والمتابعة، وإنشاء خريطة صحية قومية للمرأضة والخدمات الصحية واستخدام تطبيقات العلاج عن بعد **Telemedicine**

دقة تسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة في تقارير التسجيل الحيوي

مقدار وحصة تمويل البحوث الصحية

زيادة دعم وتمويل البحوث الصحية



” الثقافة ”



الثقافة

بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الأفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وأن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف

مؤشرات القياس

الأهداف

- وجود حوار وطني شامل حول قيم الديمقراطية و المعاشرة و العدالة و التسامح واحترام الاختلاف واحترام حرية التعبير و الاعتقاد بالإضافة إلى قيم احترام العلم و التفكير الناقد و المسئولية الاجتماعية.
- وجود منظومة ثقافية قومية تعمل بمقتضى القيم الإيجابية المحورية ، ويجرى العمل بها في الوزارات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشأن الثقافي العام .
- ارتفاع متواصل سنوياً لنسبة السكان المؤيدون للتوجهات القيمية الإيجابية سنوياً من واقع الإحصاءات الرسمية .
- وجود سياسة ثقافية تعكس منظومة القيم الثقافية التي تؤكد على احترام التنوع والاختلاف، وشارك في صياغتها المؤسسات الثقافية التابعة للدولة والمؤسسات الثقافية المستقلة والكيانات الممثلة لأطراف الصناعات الثقافية (غرف الصناعة والاتحادات والنقابات...الخ) .
- وجود موثيق مشترك للقيم المحورية الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني يشارك في صياغتها والعمل بها كافة العاملين والمشرفين وقادة تلك المؤسسات.
- تعديلات هيكلية على الأبنية المؤسسية ونظم العمل بما يتماشى مع القيم المحورية الإيجابية .
- ارتفاع متزايد لنسب السكان الذين يرون أن مؤسسات الدولة والمجتمع قد تغيرت وأنها تتجه بقوة إلى العمل بمقتضى القيم الإيجابية المحورية .
- وجود سياسة ثقافية للخطاب الديني، تعكس منظومة القيم الثقافية التي تؤكد على احترام التنوع والاختلاف، وتشترك في صياغتها المؤسسات الثقافية والدينية .
- وجود موثيق مشترك للقيم المحورية الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المعنية بشئون الدعوة يشارك في صياغتها والعمل بها كافة العاملين والمشرفين وقادة تلك المؤسسات.
- ارتفاع نسب الدعاة المعتدلين والوسطيين.
- ارتفاع متواصل سنوياً لنسب السكان الذين يرون أن المحتوى القيمي للخطاب الديني السائد في المجتمع قد تغير نحو العمل بمقتضى القيم الإيجابية المحورية.

بناء توافق مجتمعي حول منظومة القيم المحورية الإيجابية في المجتمع المصري

تفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع

تفعيل منظومة القيم الإيجابية في الخطاب الديني

تمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة

الأهداف

مؤشرات القياس

- ارتفاع نسب السكان المشاركون في الأحداث والفعاليات الثقافية.
- ارتفاع نسب السكان المستفيدين من الخدمات الثقافية في المناطق العشوائية والريفية والحدوية.
- قلة معدلات السكان غير القادرين على الوصول إلى الخدمات الثقافية أو الذين يعانون من عوائق في الوصول إليها.
- توافق تصميم وتجهيز كافة المواقع الثقافية مع متطلبات إتاحة فرص الأطفال والمعاقين وكبار السن والمرضى للوصول إليها والاستفادة بأنشطتها.
- إدراج المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية ضمن محفزات تخفيف العقوبة على المسجونين.
- تناسب عدد السكان مع عدد الواقع الثقافي في كافة محافظات مصر.
- تناسب قدرة المؤسسات الثقافية على تلبية الاحتياجات الثقافية للسكان في كافة المناطق .
- إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لكافة فئات المجتمع دون تمييز
- تزايد اصدارات الكتب المنشورة، وزيادة عدد النسخ في كل طبعة، وتزايد نسب التوزيع لتصل إلى المعدلات العالمية .
- تزايد عدد المكتبات العامة ونادي المعلومات بالمدن والقرى والأحياء، بحيث يتوافر بحلول عام 2030 مكتبة عامة ونادي معلومات واحد على الأقل بكل قرية مصرية، وكل حي في المدن المصرية .
- وجود تمثيل واضح للتتنوع الثقافي في كافة الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية .
- تزايد حجم الاهتمام بالتتنوع الثقافي داخل الوطن والعنابة بالثقافات الفرعية (النوبة – سيناء – سيوة (و التعامل مع هذا التنوع باعتباره عنصر إثراء وقوة للثقافة المصرية، تضييف إليها ولا تتنقص منها.
- تزايد نسبة السكان المؤمنين بأن التنوع الثقافي حق مشروع.

تمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة

الأهداف

مؤشرات القياس

- تزايد الاعتماد على المصادر المفتوحة على الإنترنت ، والتي توفر المحتوى الثقافي والمعرفي والعلمي بجودة عالية للجميع للمشاركة فيها بلا أي قيود مادية .
- تزايد الاعتماد على المستودعات الرقمية للمحتوى الثقافي والمعرفي والعلمي والتي يشارك في إنتاجها جمهور واسع من المتلقين والمبدعين والمفكرين والعلماء.
- تزايد عمليات رقمنة المنتجات الثقافية والفنية والمعرفية لسهولة الوصول إليها عن طريق الإنترنت .
- تزايد حجم النشر الرقمي من الكتب والفعاليات الثقافية والفنية .
- تزايد حجم المستفيدين والمشاركين في المحتوى الرقمي للمنتجات الثقافية والفنية سنويًا بما يصل إلى ٨٠٪ من السكان بحلول ٢٠٣٠.
- انخفاض حجم الفجوة الرقمية لدى السكان سنويًا بما يقترب من المعدلات العالمية الجيدة
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات والعمل بمقتضاه .
- تزايد نسبة السكان المؤمنين بحق الحصول على المعرفة وحرية تداولها سنويًا .
- تزايد نسبة السكان المؤمنين لفاعلية الخدمات الثقافية في ضمان حرية الوصول إلى المعرفة

تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الحق في الوصول إلى المعرفة وضمان حرية تداولها

تمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة

الأهداف

مؤشرات القياس

- اكتشاف موهوبين وذابغين من الأطفال والشباب بمعدل لا يقل عن 3% سنوياً من مجموع الأطفال والشباب في كل أنحاء الجمهورية وفي كافة مجالات الموهبة .
- تزايد عدد مراكز التميز التي تستوعب كافة الموهوبين والذابغين في كافة المجالات الثقافية والفكرية والفنية ، بواقع 60 مركز سنوياً في كافة أنحاء الجمهورية .
- تخصيص 1% من الميزانية العامة سنوياً لاكتشاف ورعاية الموهوبين والذابغين، تزيد تدريجياً لتصل إلى 3% من الميزانية بحلول عام 2020
- زيادة أعداد الجوائز الموجهة لتشجيع الإبداع سنوياً .
- وجود تشريعات تيسر الآليات الفعالة لاكتشاف ورعاية الموهوبين بما في ذلك برامج الإثراء والتسريع في الثقافة والتعليم بما يحول دون إساءة استخدامها.
- تزايد نسبة تقدير غالبية السكان في المجتمع للمواهب وضرورة اكتشافها ورعايتها باعتبارها ثروة قومية .

فتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر

الأهداف

مؤشرات القياس

- تزايد حجم الانتاج المعرفي المترجم الى اللغة العربية والعكس بواقع ألف كتاب كل عام .
- تزايد عدد السكان المؤيدين بفاعلية الخدمات الثقافية في الانفتاح على العالم والثقافات الأخرى .
- تزايد عدد الاصدارات والفعاليات والأنشطة المعززة للانفتاح على الثقافات العالمية، والتفاعل معها و إشاعة ثقافة التسامح وتقبل الآخر، والاحتكاك المباشر بتبارات الفكر والثقافة والإبداع في العالم.
- تزايد صور ومعدلات التواصل الثقافي بين مصر ودول العالم من خلال قطاع العلاقات الثقافية الخارجية التابع لوزارة الثقافة، في خدمة السياسة الخارجية للدولة وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية.
- وجود مجموعة من البرامج الثقافية الموجهة لمناطق بعيتها من العالم بختلف المحتوى فيها وفقاً للإقليم الذي توجه إليه الرسالة الثقافية، مثل التركيز على: العالم العربي – القارة الأفريقية – دول الكومنولث السوفيتي السابق – المنطقة الأورو-متوسطية – الجاليات المصرية في الخارج.
- زيادة حجم تمثيل مصر في المؤتمرات والمسابقات والمهرجانات الدولية والإقليمية، وتنظيم مصر لمؤتمرات ومهرجانات ثقافية عربية وإقليمية ودولية في مختلف المجالات، بما يتيح تحقيق التفاعل مع ثقافات العالم ومتغيره ومبدعيه.
- تشجيع الاتفاقيات الثقافية الثنائية مع دول العالم، وإشراك القطاع الأهلي في الاستفادة منها.
- التوقيع على الاتفاقيات الثقافية الإقليمية والدولية والتصديق على الاتفاقيات التي لم يتم التصديق عليها.
- تزايد حجم الأنشطة الثقافية الدولية التي يمكن أن تقدم صورة جيدة لمصر في العالم الخارجي، وتسهم في دعم السياسة الخارجية المصرية والسياسة الثقافية لمصر.
- زيادة عدد المدن الثقافية داخل مصر في مختلف مجالات الأدب والفنون بالمحافظات، وربطها بالمنتدى العالمي للمدن الثقافية.

انفتاح الثقافة المصرية على العالم

إدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري

الأهداف

- وجود برامج فعالة في التعليم الرسمي وغير الرسمي وفي الخطاب الإعلامي بصفة عامة لتعليم التراث الثقافي على نطاق واسع .
- استكمال جهود جمع التراث الشعبي المصري من مختلف محافظات مصر، وإنشاء الأرشيف القومي للفاكلور (التراث الثقافي المادي واللامادي) .
- إقامة مؤسسات لجمع التراث وحفظه، بما في ذلك أعمال الصيانة والترميم .
- زيادة عدد المناطق والمنشآت الأثرية الخاضعة للترميم سنويًا.
- إضافة موقع جديدة مسجلة ضمن التراث العالمي .
- صدور تشريعات قانونية داعمة لحماية التراث والاهتمام به .
- ترديد البحوث والدراسات في التراث الثقافي المصري واستجلاء جوانبه، للاستفادة من هذه الجوانب في المساهمة في نشر القيم الثقافية التي تؤدي إلى ترسّخ الانتماء لأمة صاربة بجذورها في عمق التاريخ.

مؤشرات القياس

إنماج التراث الثقافي المصري في المنظومة الثقافية للدولة

إكسابه القدرة على الاختيار الحرّ

٥

الأهداف

مؤشرات القياس

- وجود تشريعات تحمى حرية الإبداع ولا تسمح بتجريم أي تجارب إيداعية .
- انتهاء ظاهرة قضايا الحسبة السياسية والدينية ضد الباحثين والمبدعين والكتاب.
- تطبيق قوانين الملكية الفكرية ، وملائحة عمليات السطو على تلك الحقوق في الداخل والخارج .
- تزايد معدل الإصدارات والعروض الفنية التي تحمل رؤى مختلفة عن وجهة نظر المؤسسات الثقافية الرسمية تأكيداً لمبدأ حرية الرأي .
- تزايد نسبة احترام غالبية المجتمع لحرية الاعتقاد و الفكر والإبداع .
- زيادة نسب اتجاهات السكان الإيجابية نحو احترام المجتمع وسامحه للحرية في الاعتقاد و التفكير و التعبير .
- ارتفاع معدلات ونسب تشجيع المجتمع للجميع للتعبير بطريقة مبتكرة .
- تراجع معدل قضايا الاعتداء على حرية المبدعين .

بناء آليات لتعزيز حرية التفكير
والاعتقاد والإبداع

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

مؤشرات القياس

- زيادة عدد الموهوبين والنابغين ورعايتهم سنوياً في مجالات الموهوبين الأكاديمية التي تسهم في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري بما يقدر بنحو 30 ألف موهوب سنوياً في مختلف المحافظات.
- الترويج لقضايا النوع الاجتماعي الثقافية وت تقديم رسالة ثقافية تعلي من قيمة المرأة ودورها في بناء المجتمع وفي تحقيق التنمية الشاملة.
- زيادة معدلات المشاركة الثقافية لدى الأطفال والنشء والشباب سنوياً.
- زيادة معدلات المشاركة الثقافية للمرأة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة سنوياً ، والعمل على دمجهم في أنشطة المجتمع الثقافية .
- وجود آلية لإدماج الوعي البيئي والدعوة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية عبر كافة الأنشطة و الفعاليات الثقافية الفنية.
- وجود برامج وأنشطة ثقافية فعالة للتوعية بالمشكلة السكانية والعلاقة بين السكان والموارد .
- تصاعد نسبة الوعي بضرورة تغريب الفجوة النوعية لدى السكان سنوياً خاصة في المناطق الريفية.
- وجود برامج ثقافية مرتقبة بمكافحة الأمية قادرة على الحد من الأمية.
- انخفاض نسب الأميين سنوياً عبر البرامج الثقافية الموجهة لمكافحة الأمية.
- وجود منظومة جديدة للتنمية في الصناعات التراثية والحرف التقليدية والحفاظ عليها باعتبارها جزءاً من التراث الثقافي، وفي نفس الوقت مجالاً للتشغيل ومورداً اقتصادياً مهماً.
- زيادة مساهمة الصناعات الثقافية في الناتج المحلي سنوياً.
- زيادة عدد العاملين المدربين والمؤهلين للعمل في الصناعات الثقافية والترااثية والحرف التقليدية سنوياً .

أهداف محور الثقافة

١

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي،
وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

مؤشرات القياس

- زيادة فرص التدريب الحرفي وتنمية المهارات للشباب في مجال الصناعات التقليدية والتراثية، بواقع ألف شاب وفتاة كل عام للعمل في مجال الصناعات التراثية. (خلال 15 سنة) ، بما يضمن الحفاظ على هذه الصناعات وعدم اندثارها من ناحية، وخلق فرص العمل والاستثمار في المشروعات الصغيرة أمام الشباب من ناحية أخرى.
- وجود منح وحوافز لتشجيع تصدير المنتجات التراثية.
- دعم الصناعات الثقافية بجزمة من التشريعات المعززة للنهوض بها ، انطلاقاً من القناعة بأن الصناعات الثقافية تشكل ميزة تنافسية أساسية لمصر، كما يمكن أن تشكل قيمة مضافة للاقتصاد المصري، خاصة صناعة السينما وصناعة الكتاب والنشر وصناعة الموسيقى والغناء.
- إنشاء اتحاد للحرف التراثية يجمع المستغلين بهذه الحرف والصناعات.
- زيادة نسبة الصادرات من منتجات الصناعات الثقافية، بمعدل 20% سنوياً.
- زيادة عدد دور العرض السينمائي لتتناسب مع عدد السكان، دار عرض لكل 10 آلاف.
- زيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة 50% سنوياً.

تعزيز الاهتمام بالثقافة الداعمة
للتنمية المستدامة وتأكيد قوة مصر
الناعمة

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي،
وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

مؤشرات القياس

- وجود آليات فعالة للشراكة مع المجتمع المدني في الشأن الثقافي العام.
- زيادة المنح التي تخصصها وزارة الثقافة لتشجيع ودعم المبادرات الثقافية الشبابية وتجارب العمل التكاري الإبتكارية التي يقوم بها المجتمع المدني في مصر بما يتيح الفرصة لبناء ثقافة مدنية قادرة على استيعاب التنوع الثقافي في الماضي والحاضر والافتتاح على الثقافات الأخرى في إطار ثقافة الدولة المدنية الحديثة والمفقراتية.
- إتاحة فرص استخدام الواقع الثقافي الحكومية للأنشطة الثقافية للجامعات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.
- تخصيص نسبة من الموارنة العامة للدولة سنوياً من خارج موازنة وزاراتي الثقافة والأثار لدعم القطاع الأهلي والمستقل في مجال الثقافة تصل إلى ١% من الإنفاق العام تدريجياً خلال خمس سنوات ٢٠١٥ - ٢٠٢٠.
- وجود آلية واضحة وشفافة لتقدير الدعم الحكومي سنوياً للمؤسسات الأهلية والمستقلة العاملة في مجال الثقافة.
- زيادة دعم الدولة للمهرجانات الفنية والمؤتمرات الثقافية التي ينظمها المجتمع المدني سنوياً ، وتبني وزارة الثقافة لعدد من المسابقات والمهرجانات والمؤتمرات الثقافية بشكل دوري منتظم.
- وجود آلية فعالة لتطوير أداء العاملين في العمل الثقافي الحكومي بما يساهم في تطبيق القانون وقواعد الشفافية والمحاسبة في العمل الثقافي، وإعداد كوادر مدربة في العمل الثقافي تستجيب لاحتياجات العصر وتحاطب الجماهير بمختلف تنوّعاتها.
- تعديل التشريعات المنظمة للعمل الثقافي بما يساهم في تطوير العمل الثقافي (من امثلة ذلك القوانين والقرارات المنشئة لهيئات وزارة الثقافة وقطاعاتها ومرافقها المختلفة، ووزارة الدولة للآثار، وقوانين إنشاء النقابات الفنية واتحاد الكتاب والقوانين التي سُنت من أجل تحقيق أهداف الحفاظ على التراث القومي، والتشريعات التي تنظم عمليات حماية حقوق الملكية الفكرية، والقوانين المنظمة لعمليات الرقابة على الإنتاج الثقافي، وقوانين الضرائب والجمارك، والقوانين التي تنظم

إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات
الثقافية

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي،
وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

- إعادة هيكلة وزارة الثقافة ووزارة الدولة للآثار لتكونا وزارة واحدة للثقافة والتراث تتبعها كيانات مرنّة قابلة للتطور ومواكبة المتغيرات، يعمل بها العدد المناسب للاحتياجات الفعلية للعمل. (تدريبنا خلال خمس سنوات)
- تشكيل مجالس إدارة و المجالس أمناء لقطاعات الوزارة وهيئاتها ولبيوت والمرالكز الفنية والمتحف والمكتبات من الخبراء والمهتمين بمحاج عمل هذه المؤسسات من غير العاملين بالوزارة.
- إدارة الفرق الفنية التابعة للوزارة من خلال مكاتب فنية من الفنانين والفنين العاملين في هذه الفرق.
- تحويل المجلس الأعلى للثقافة إلى كيان مستقل يتولى مهمة تقويم السياسات الثقافية والحكم على أدائها وتوجيهه هذا الأداء.
- وجود أساليب جديدة لممارسة العمل الثقافي قليل التكلفة و عالي القيمة والمحتوى مثل استخدام الساحات والحدائق العامة كموقع للنشاط الثقافي.
- وجود آليات فعالة للتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية بالشأن الثقافي العام للتوظيف الجيد للموارد الثقافية والاستفادة بالمنشآت التابعة لها في تنظيم أنشطة ثقافية وفنية.

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي،
وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

مؤشرات القياس

- وجود بنية تكنولوجية جديدة للمعلومات وجود كوادر مدربة لإنتاج واتاحة المعلومات الثقافية داخل وزارة الثقافة بما يساهم في بناء قواعد جيدة للبيانات الدقيقة وإتاحتها في صورة تقارير دورية عن النشاط الثقافي والفنى.
- بناء مؤشرات ثقافية شاملة وموحدة على المستوى القومي
- وجود آلية مستدامة لربط المعلومات بمؤشرات لقياس الأداء وقياس مدى تحقيق أهداف استراتيجية التطوير بالمنظومة الثقافية، ومن شأن ذلك أن يساهم في ديناميكية عملية التطوير وترشيد عمليات صناعة القرار داخل كافة مؤسسات وزارة الثقافة.
- صدور مؤشر سنوي للحرية الثقافية (يعكس مدى احترام المجتمع وسماحة الحرية في الاعتقاد والتفكير والتعبير).
- صدور مؤشر سنوي للتمكين الإبداعي (يعكس بيانات واضحة عن معدلات ونسب تشجيع المجتمع للجميع للتعبير بطريقة مبتكرة)
- اعتماد الإحصاءات الرسمية على المؤشرات الثقافية الموحدة والمتغقة مع المؤشرات الثقافية العالمية.
- وجود قاعدة بيانات قابلة للتحديث المستمر تضم المبدعين في كل المجالات الثقافية والفنية .
- إصدار تقرير سنوي عن الحالة الثقافية يشمل الخدمات والصناعات الثقافية وأوضاع العمل الثقافي بصفة عامة.



”العدالة الاجتماعية“



العدالة الاجتماعية

مجتمع عادل متكافف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، وينتيح فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

أهداف العدالة الاجتماعية

مؤشرات القياس

المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

١

مؤشر التنمية البشرية	مصر من أفضل 30 دولة في ترتيب مؤشر التنمية البشرية	الأهداف
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	مصر من أفضل 20 دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين خلال الفترة من 2015 - 2030	

أعلى درجة من الاندماج المجتمعي

٢

مؤشرات القياس

مصر من أكبر 30 دولة على مستوى سعادة المواطنين

الأهداف

مؤشر السعادة	كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون	الأهداف
نسبة الفقراء ومحظوظي الدخل الذين لديهم عمل دائم	زيادة نسبة الفقراء ومحظوظي الدخل الذين لديهم عمل دائم	
نسبة الفقراء ومحظوظي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت	زيادة نسبة الفقراء ومحظوظي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت	
نسبة النساء الذين لديهم عمل دائم في قطاع العمل الرسمي	زيادة نسبة النساء الذين لديهم عمل دائم في قطاع العمل الرسمي بـ 30%	
نسبة النساء الذين لديهم عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي	نسبة النساء الذين لديهم عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي	
نسبة انخفاض معدلات عمالة الأطفال	القضاء على عمالة الأطفال	
نسب الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والاعدادية وفقاً لشريحة الدخل	انخفاض معدلات الزواج المبكر، وزواج الأطفال	
نسبة انخفاض معدلات البنات أقل من 18 عاماً اللاتي يضعن طفلهن الأول		

أهداف العدالة الاجتماعية

٤

إتاحة فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات

مؤشرات
القياس

مؤشر التناهية

مصر ضمن أفضل 50 دولة في مجال كفاءة سوق العمل

الأهداف

زيادة معدلات التوظيف في قطاع العمل الرسمي

مؤشرات
القياس

الأهداف

مساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

٥

نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة وملتحقين بمدارس نموذجية / ذكية/ حاصلة على شهادة جودة التعليم

زيادة نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة وملتحقين بمدارس نموذجية / ذكية/
حاصلة على شهادة جودة التعليم

نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية الذين يجيدون استخدام الحاسوب (بناء على اختبار مفزن)

زيادة نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية الذين يجيدون استخدام الحاسوب (بناء على اختبار مفزن)

- نسبة طلاب المدارس الحاصلة على شهادة جودة التعليم بالمناطق الفقيرة
- نسبة التحاق طلاب المناطق الفقيرة بالشخصيات عالية المردود في التعليم الجامعي

تحسين جودة التعليم في المناطق الفقيرة

- نسبة الذين يحصلون على دعم غذائي ما بين أقل 20%
- نسبة الأسر التي تعيش في بيئة آمنة ما بين أقل 20%

توفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع

نسبة الذين لديهم تأمين صحي ما بين المصايبين بأمر ارض معضلة

توفير الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية

نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة الحاصلين على عمل

حماية ذوي الاحتياجات الخاصة

تقلص الفجوة بحوالي 50%

القضاء على الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف، وفي الحصول على الخدمات
الصحية، والتعليمية، ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل



”**البيئة**”



البيئة

تحسن مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إيمانئية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحكومة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي

أهداف محور البيئة

١

إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها

الأهداف

مؤشرات القياس

التحول نحو البدائل الأقل ثلوثاً للبيئة	
الارتفاع بانتاجية المياه مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من 2.23 دولار للمتر المكعب بنسبة 5% في السنة	
تحسين مؤشر ميل كروفت (Maple Croft Global Risk Analytics) للأمن المائي من 1.2 إلى مستوى أفضل دولة عربية (المغرب 3.0)	
الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء (تركيز ملوثات/الحد الوطني المسموح به للملوثات 100) أقل من 100% أفضل من دول مشابهة الطبيعة المناخية	
خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون لفرد مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% في عشر سنوات أسوأ بالانخفاض المحقق في الاتحاد الأوروبي	
The Environmental Performance Index (EPI) مؤشر الأداء البيئي	
- تعزيز سياسة سكانية متكاملة - مؤشر استدامة المجتمع Sustainable Society Index - مؤشر Happy Planet Index - مؤشر هشاشة البيئة Environmental Vulnerability Index	

وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)

خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية

القدرة على تبني مراكز بيئية متقدمة طبقاً للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة

الحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة

الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة

الأهداف

مؤشرات القياس

البصمة البيئية لوحدة إنتاج كل قطاع صناعي على حدة	إقامة منظومة صناعية مستدامة
نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات	إقامة منظومة زراعية مستدامة
نسبة الأرصدة السكانية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة	-
خفض نصيب الفرد من الغذاء المهدر على مستوى المستهلكين، والحد من الغذاء المهدر في سلسلة الإنتاج والاستهلاك (بما في ذلك من خسائر ما بعد الحصاد)	-
- زيادة نسبة استخدام الطاقات المتجدد بشكل ملحوظ بحلول عام 2030 - مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام 2030 - التوسيع في البنية التحتية والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في تقديم خدمات طاقة حديثة ومستدامة بحلول عام 2030	إقامة منظومة مستدامة للطاقة تعتمد على تأمين الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة لجميع
الوصول لمعدل معالجة مياه الصرف الصحي يساوي الأفضل في المنطقة العربية	تطبيق نظام للعمارة الخضراء

أهداف محور البيئة

٣

حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة

مؤشرات القياس

الأهداف

نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة	صيانة الموارد الطبيعية
نسبة الأجناس المهددة بالانقراض	استخدامات الموارد الطبيعية والجينية تدار بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة
نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية	تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها
تقليل مؤشر العجز البيئي إلى مستويات الطاقة البيولوجية لمصر (٠.٦ هكتار للفرد) طبقاً لمؤشر الشبكة العالمية للبصمة البيئية	توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي

أهداف محور البيئة

الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية

٤

إطار لامركزي لحكومة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية

الأهداف

إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحكومة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي

٥

مؤشرات القياس

الوصول إلى نسبة معالجة (حرق - تدوير - تحويل إلى سماد) النفايات من إجمالي النفايات المنتجة مماثلة لمتوسط منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تقليل كثافة توليد النفايات البلدية بالكيلوجرام للفرد إلى مستوى منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوازي 1.5 كيلوجرام للفرد في اليوم)

بنية تحتية متكاملة تلائم الأوضاع معززة لخدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات بجميع مراحلها ونطاق تعطية فعال يشمل ربوع الوطن واستفادة قصوى من المخلفات وصولاً إلى Zero Waste

أدوات اقتصادية ومعرفية توجه سلوكيات ومارسات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوانين مفعلاً

الأهداف

استدامة إدارة منظومة المخلفات مالياً



”التنمية العمرانية“



التنمية العمرانية

خريطة عمرانية تتميز بالдинاميكية والترابط، ودمج المعمار التاريخي والمعاصر، وتعظيم الاستفادة والتوازن بين ثلاثة أساسية (الطاقة - المياه - الأرض)، قادرة على مضاعفة مساحة العمران، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد، وإحلال وتطوير المناطق العشوائية، ورفع جودة الحياة واستدامة تحسّنها

أهداف محور التنمية العمرانية

١

خريطة عمرانية ديناميكية متزابطة

الأهداف

مؤشرات القياس

وضع تشريع عمراني عام لمصر بنهاية عام 2015

إنشاء مفوضية تتبع رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب لمتابعة تحقيق الخريطة
العمرانية الجديدة مع بداية سنة 2015

وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة، ممثلة
في الجمهورية والبرلمان، بغض النظر عن أي اتجاه سياسي يعيشه

وضع رؤية إقليمية ومحلية لكل إقليم ومدينة مرتبطة بالرؤية القومية، تسعى
لتنمية المناطق العمرانية القائمة

إنهاء جميع المخططات العمرانية واستعمالات الأراضي لجميع الأقاليم
والمحافظات والمدن والمناطق الاستثمارية الخاصة في نهاية عام 2017

إعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات لتتناسب مع الرؤية المستقبلية

أهداف محور التنمية العمرانية

٢

مضاعفة مساحة العمران

الأهداف

مؤشرات
القياس

زيادة مساحة العمران في مصر بحوالي 5% من مساحتها الكلية حتى عام 2030 بواقع 1% كل 3 سنوات

تخطيط وتنمية مدن جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية السريعة بدون عشوائيات
دمج الاستراتيجية القومية للسكان 2015 – 2030 والبيانات демографية في
سياسة التنمية العمرانية

٣

إعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد

الأهداف

مؤشرات
القياس

تحديد مناطق التنمية على خريطة عمرانية في إطار رؤية قومية مرنة
حتى نهاية عام 2015 وتحديد البرنامج الرمزي التفصيلي لتحقيقها

إعادة توزيع السكان على مساحة الأرض

أهداف محور التنمية العمرانية

إحلال وتطوير المناطق العشوائية



الأهداف

الوصول بحلول جزيرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية

إنشاء 7.5 مليون وحدة سكنية بنهاية عام 2030 بواسطة القطاع الحكومي
والقطاع الخاص والقطاع التعاوني الأهلي

حل مشكلة العشوائيات بصفة نهائية بحلول عام 2030

مؤشرات القياس



”الأمن القومي والسياسة الخارجية“



الأمن القومي وسياسة الخارجية

مصر دولة ذات سيادة و هيئه تملك قرارها داخلياً وإقليمياً و دولياً، ذات قدرات عالمية فيما يعني بإدارتها لمنظومة الأمن القومي داخلياً و خارجياً، تحمي مصالحها بالكيفية التي تكفل لها اتخاذ وتنفيذ قراراتها باستقلالية فيما يعني بإدارة شئون البلاد بشكل يثمن حياة المواطن المصري والأجنبي على أراضيها ويؤمن سلامتهم. وذلك من خلال منظومة تتميز بالترابط والتكامل بين أجهزة الأمن والدفاع والحماية المدنية وباقى أجهزة الدولة وتوظيف وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة، وسياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة على المستويات: الدولية / الإقليمية / دون الإقليمية/ الثانية / المحافل الدولية، وقدرة على تحقيق العدالة والانتصار لسيادة القانون دون تمييز، وبناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجية، والتبنّى ودرء المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل وقائي وفعال

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

١

الترابط والتكميل بين أجهزة الأمن والدفاع والحماية المدنية وباقى أجهزة الدولة

الأهداف

مؤشرات القياس

عدد العمليات الإرهابية المحبطه	بناء هيكل داعي للمنظومة الأمنية بكامل أجهزتها
عدد العمليات الإرهابية الناجحة	استحداث نظم وإجراءات عمل داخلية بمعايير عالمية SOPS
عدد المخالفات الإدارية	تطوير نظم مراقبة ومتابعة إدارية وحكومية معيارية للأجهزة الأمنية
عدد مراكز التواصل محلياً	إنشاء مركز تواصل للمشاركة المجتمعية الأمنية
عدد الحملات بالمحافظات	عقد حملات دورية للتوعية والتنقif الأمني والحقوق والواجبات
عدد الشكاوى وحالات التقاضي	وضع استراتيجية معلنة لاختيار العناصر الأمنية بشفافية قياسية
عدد ضحايا ومصابي القوات	وضع خطط تدريب سنوية بكل جهاز أمني لعناصره الأمنية
عدد مخالفات العنصر الأمني	وضع نظم متابعة ومراقبة نزاهة العناصر الأمنية
عدد الخروقات والتسريبات الأمنية بالإعلام	وضع استراتيجية للسياسة الإعلامية للقضايا الأمنية
الخسائر الكمية والنوعية للمخالفات الإعلامية	وضع إجراءات للتواصل الأمني/ الإعلامي ولمخالفات الإعلامية
عدد حالات عدم تحقق العدالة	وضع القوانين والتشريعات ذات الصلة الأمنية وإجراءات تحديها

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

٢

توظيف وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة

مؤشرات
القياس

مدة ضبط المطلوبين أمنياً

استحداث منظومة تقنية فاعلة لكل جهاز أمني

نسبة المضبوطين للمطلوبين

استحداث شركات وطنية وجهات بحثية وأكاديمية للتقنيات الأمنية

الأهداف

مؤشرات
القياس

عدد الأزمات السياسية

وضع استراتيجية للسياسة الأمنية خارج القطر المصري

حجم الخسائر ذات الصلة

وضع استراتيجية الأمن الغذائي والمائي

جعل مصر محور الإرتکاز الإقليمي في الشرق الأوسط

٣

سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة على المستويات: الدولية / الإقليمية
/ دون الإقليمية / الثنائية / المحافل الدولية

الأهداف

تطوير مؤسسة الخارجية وتمكينها من الاضطلاع بدورها كحلقة وصل بين مصر والعالم الخارجي

تعزيز مفهوم الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الأمنية والاستراتيجية

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

٤

تحقيق العدالة والانتصار لسيادة القانون دون تمييز

الأهداف

مؤشرات القياس

عدد مخالفات وانتهاكات أجهزة تطبيق القانون (Law Enforcement Agencies)	وضع ميثاق شرف شرطي منضبط ذاتى معايير عالمية
عدد حالات التقاضي ضد أجهزة تطبيق القانون	بناء وإدماج منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون لدى المواطنين
نسبة دعاوي التقاضي الصحيحة إلى الدعوات الباطلة	استحداث نظام رقابة فعال لضمان التزاهة والحد من سوء استخدام السلطة بالأجهزة المعنية
مجموع الخسائر المادية المدفوع لحالات التعويض	استحداث نظام تقاضي شفاف وناجز لأصحاب الشكاوى والمتضررين
عدد حالات الجرائم المرتكبة من النساء والأحداث (المؤشر يعنى بمدى فاعلية وصول منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون للوعي الجماعي للمواطن في سن مبكرة وحق المواطن في التحذير قبل العقوبة)	تطوير منظومة حديثة ومنضبطة بقطاعات السجون طبقاً لقوانين ومواثيق حقوق الإنسان الدولية

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

بناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجية

٥

مؤشرات القياس

التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح مصر الخارجية
التحرك دولياً وإقليمياً من خلال محاور ارتكاز دولية وإقليمية (الصين في آسيا - روسيا في شرق أوروبا - بريطانيا وفرنسا في غرب أوروبا - السعودية والإمارات في الخليج - البرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية)
إيجاد ظهير قوى من الدول متشابهة الفكر مع مصر

الأهداف

مؤشرات القياس

التنبؤ ودرء المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل وقائي وفعال

٦

إنشاء جهة ولادة تشغيلية لإدارة الكوارث

إنشاء غرف عمليات عالية التجهيز

تطوير الخطة القومية لإدارة الطوارئ والأزمات

تطوير الإنديكس القومي للمرافق الحيوية

الأهداف

عدد ضحايا ومصابي الكوارث

عدد ضحايا ومصابي قوات الأمن

عدد حوادث سببها مخالفات

عدد حوادث سببها إهمال وظيفي



”السياسة الداخلية“



السياسة الداخلية

نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان
ويقوم على سيادة القانون

أهداف محور السياسة الداخلية

نظام سياسي ديمقراطي

١

الأهداف

مؤشرات القياس

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك أكثر من حالة تداول سليم للسلطة بين الرؤساء المدنيين المنتخبين شعبياً في إطار القانون والدستور

تقوية ودعم دور البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من خلال التعاون مع البرلمانات الدولية لدعم العمل التشريعي والرقيبي

الوصول إلى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي لا ترتبط بالأشخاص، ولكن ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل وما يقتضيه ذلك من القضاء على ظاهرتي الواسطة وتعيين أبناء وأقارب ومعارف العاملين في مؤسسات الدولة وإنشاء نظام جديد للتعيين يعتمد على الكفاءة

إقرار وتطبيق قانون جديد للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية يحررها من قيود الجهاز التنفيذي ولا يجعل سلطان عليها سوى للقضاء

تداول ديمقراطي سليم للسلطة

تقوية دور المؤسسات التنفيذية والعمل على إثراء العمل المؤسسي كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية

إقامة مجتمع مدني حر يتميز باحترام مبدأ المواطنة كضمانة للحكم الرشيد وقدر على إثراء التوعي بداخله

أهداف محور السياسة الداخلية

نظام سياسي ديمقراطي

١

الأهداف

مؤشرات القياس

إقرار وتطبيق قانون الحكم المحلي بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لامركرية لمجتمعاتها المحلية في إطار المساعدة والشفافية

القدم في تصنيف مؤشرات الحرية والديمقراطية وفقاً للمعايير العالمية

إقرار قانون جديد للنظام الانتخابي يضمن تمثيل الأحزاب والتيارات السياسية المتنوعة في المجتمع

اعتماد خطة تطبيقية للدولة تراعي التفاعل مع الأبعاد الثقافية والبشرية والاقتصادية والتكنولوجيا لعملية العولمة

دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار

دعم وتمكين الأحزاب السياسية وحربيات العمل العام والحربيات السياسية باعتبارها ضمانة للديمقراطية

تفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية

الأهداف

إنهاء الاستقطاب المجتمعي والسياسي والعمل على دمج كل فئات وتيارات المجتمع في العملية السياسية طالما التزمت بقواعد اللعبة السياسية

مؤشرات القياس

إنشاء آلية لمكافحة التمييز بأشكاله المختلفة

سن تشريعات للمظاهرات والتجمعات بعد حوار مجتمعي جاد وعمق وفي ظل خبرات مقارنة وفي ظل الالتزام بنصوص الدستور المصري وبما ورد في العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية

إقرار قوانين موحدة لدور العبادة وتمكين الشباب والمرأة وباقى الفئات المهمشة سياسياً

مقرطة مؤسسات التنمية الاجتماعية بما ي العمل على خلق مجتمع حر تعددي

مؤشرات القياس

إقرار وتطبيق قانون استقلال القضاء

إنشاء مفوضية عليا للعدالة الانتقالية من ممثلين لقطاعات قضائية وسياسية وتنفيذية
ومجتمع مدني تعنى بتطبيق المراحل المختلفة للعدالة من ملاحقة قضائية
وجبرضرر وإصلاح المؤسسات ولجان الحقيقة

تطوير وإصلاح منظومة العدالة

تحقيق العدالة الناجزة مع جذب أفضل الطلاب إلى كليات الحقوق

الأهداف

3

المرحلة إعداد الاستراتيجيات
والخطط الفرعية
فبراير - إبريل 2015

فريق عمل شركة لوجيك للاستشارات

فريق العمل المركزي بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

منسقي المحاور

ممثلو الوزارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء

تحويل الاستراتيجيات الفرعية إلى خطط عمل/مشروعات على مستوى الوزارات والهيئات



الأهداف

توحيد رؤية المشروع لدى جميع الأطراف المعنية

1

أن يتوافق جميع الأطراف المعنية بالمشروع على الاتي::

2

الأهداف الاستراتيجية لكل محور عمل رئيسي

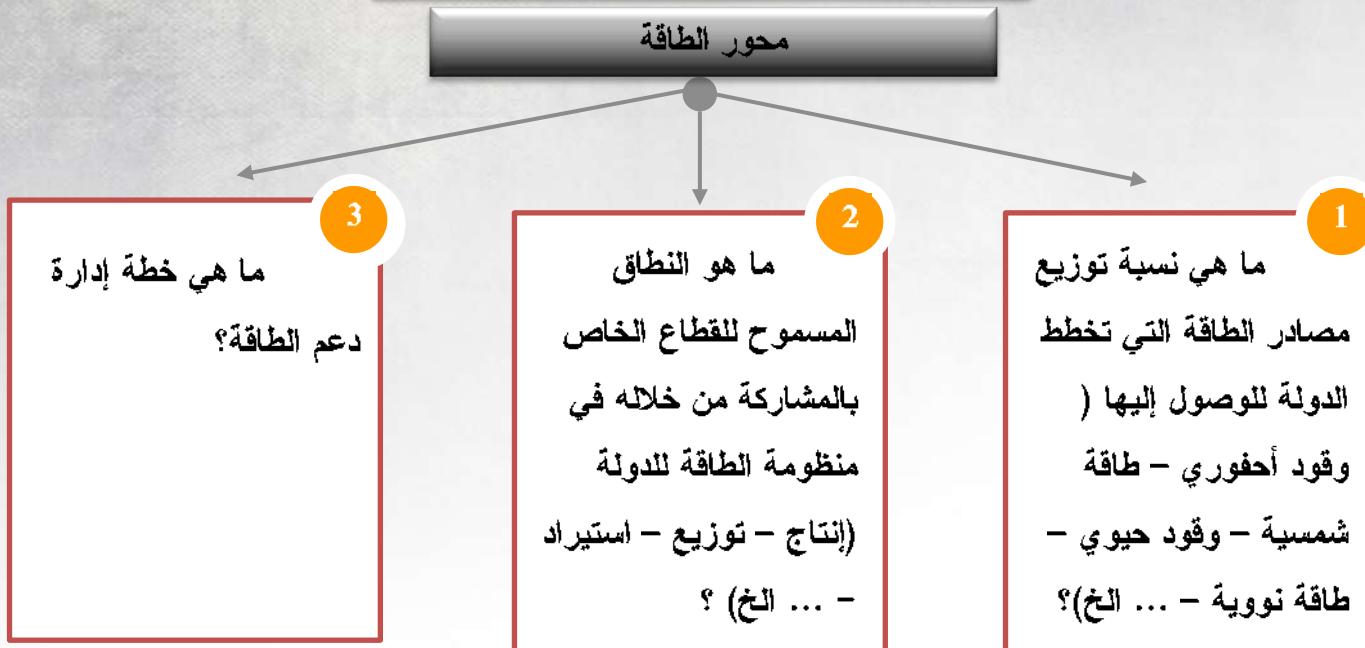
مؤشرات قياس الأداء والمستهدفات الرئيسية لكل هدف استراتيجي

المبادرات والبرامج والسياسات الرئيسية لتحقيق الأهداف المرجوة

- المشروع لا يغطي الخطة التنفيذية للوزارات
- المشروع لا يشمل الموازنات للمشاريع المطروحة
- المشروع لا يشمل ادارة وتفعيل المشاريع المطروحة

يتم أولاً تحديد الأسئلة الاستراتيجية التي من المفترض أن تجib عليها الاستراتيجية

مثال توضيحي للأسئلة الاستراتيجية



عوامل يتم مراعاتها عند تحديد مؤشرات الاداء

ما يجب مراعاته	مثال توضيحي
<p>1</p> <p>عدم الخلط بين مؤشر قياس الاداء والمبادرات المقترحة</p>	<p>X</p> <ul style="list-style-type: none">إنشاء جهة لنكون مسؤولة عن وضع آليات/ متابعة أداءتعديل الكادر الوظيفي للعاملين في القطاعتغير القوانين و اللوائح المتعلقة
<p>2</p> <p>ضرورة وجود علاقة ما بين مؤشرات قياس المدخلات والمخرجات والنتائج لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية</p>	<p>X</p> <ul style="list-style-type: none">مؤشر قياس مخرجاتإجمالي عدد الأسرة بالمستشفيات / مواطنمؤشر قياس مدخلاتنسبة موازنة التدريب إلى إجمالي الموازنة العامة
<p>3</p> <p>ضرورة ان يتم اختيار مؤشرات قياس الاداء الحيوية والأساسية فقط التي تضمن الوصول للأهداف الاستراتيجية</p>	

سيتم تصنيف مؤشرات قياس الاداء وفقاً للآتي:

مثال توضيحي	التعريف	نوع مؤشر القياس
<ul style="list-style-type: none">النتيجة : انقطاع/عدم انقطاع خدمة الكهرباء عن المواطنينوحدة قياس النتيجة : متوسط عدد ساعات انقطاع خدمة الكهرباء عن المواطنين	تهدف مؤشرات قياس الاداء الخاصة بالنتائج الى معرفة مستوى تحقق النتيجة المرجوة عن طريق تقييم اثرها الفعلي الملموس	النتائج
<ul style="list-style-type: none">المخرج : وجود قدرة انتاجية فائضة من الكهرباء لتعطية الطلب الموجودوحدة قياس المخرج : حجم فائض القدرة الانتاجية	تهدف مؤشرات قياس الاداء الخاصة بالمخرجات إلى تقييم مستوى المخرجات المحققة بالنسبة للمخطط له بهدف تحقيق النتائج المنشودة	المخرجات
<ul style="list-style-type: none">المدخل : الموارد المطلوبة من الوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء لتعطية الاستهلاك المحليوحدة قياس المدخل : حجم الانتاج المحلي من الوقود المطلوب و حجم الاستيراد	تهدف مؤشرات قياس الاداء الخاصة بالمدخلات إلى تقييم الوضع الحالى من توفر الموارد والقيام بالنشاطات والأعمال المطلوبة للوصول للمخرجات اللازمة لتحقيق النتائج النهائية المرجوة	المدخلات

بعد ذلك يتم تحليل جميع مؤشرات قياس الاداء وتحديد ما يتطلب فعاليه

الاجراء المتخذ	المستهدف	تقييم الوضع الحالي	آلية القياس	التعريف	مستوى التقدم
مراجعة مؤشر قياس الاداء والتتأكد من صحة عناصره والتتأكد من وجود جميع مؤشرات الاداء الخاصة بهذا المجال	✓	✓	✓	✓	المستوى الأول
تحديد المستهدفات الكمية لمؤشر قياس الاداء	●	✓	✓	✓	المستوى الثاني
تقييم الوضع الحالي و تحديد المستهدفات الكمية لمؤشر قياس الاداء	●	●	✓	✓	المستوى الثالث
تحديد وتعريف آلية القياس للمؤشر	●	✓	المستوى الرابع
يتم تعريف مؤشرات قياس الاداء الغير معرفة وأآلية القياس مع ضمان دقة التعرفيات الحالية وكون مؤشرات الاداء تصلح ان تكون كذلك	●	●	المستوى الخامس

سوف يتم تحديده خلال
الريشه وتحديده خلال المشروع

اسم المحور

اسم المؤشر

مثل توضيحي

مستوى تقدم المؤشر



المصدر المحلي المسؤول عن القياس

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

الجهة المسئولة عن المؤشر

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

الجهات المشاركة

وزارة البترول

وزارة التموين

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

الهدف الاستراتيجي الذي يخدمه المؤشر

تأمين موارد الطاقة

تعريف مؤشر القياس

يقيس موارد الطاقة
المتوفرة بالمقارنة
بالاحتياجات المحلية

معادلة قياس المؤشر

موارد ÷ احتياجات

وحدة قياس المؤشر

نسبة

المعدل الدوري للقياس

سنة

مصدر التعريف

البنك الدولي

يتم تحديد المستهدفات الكمية اتباعاً للخطوات التالية

مراجعة توافق مختلف
المستهدفات الكمية وتكاملها
مع بعضها البعض لضمان
تحقيق الأهداف الاستراتيجية
المرجوة

5

تحديد المستهدفات الكمية

الاستفادة من الخبرات والجهودات
السابقة المماثلة

الاطلاع على الدراسات السابقة في
المجال

الدروس المستفادة من الدراسات المقارنة

تقييم الوضع الحالي

1

2

3

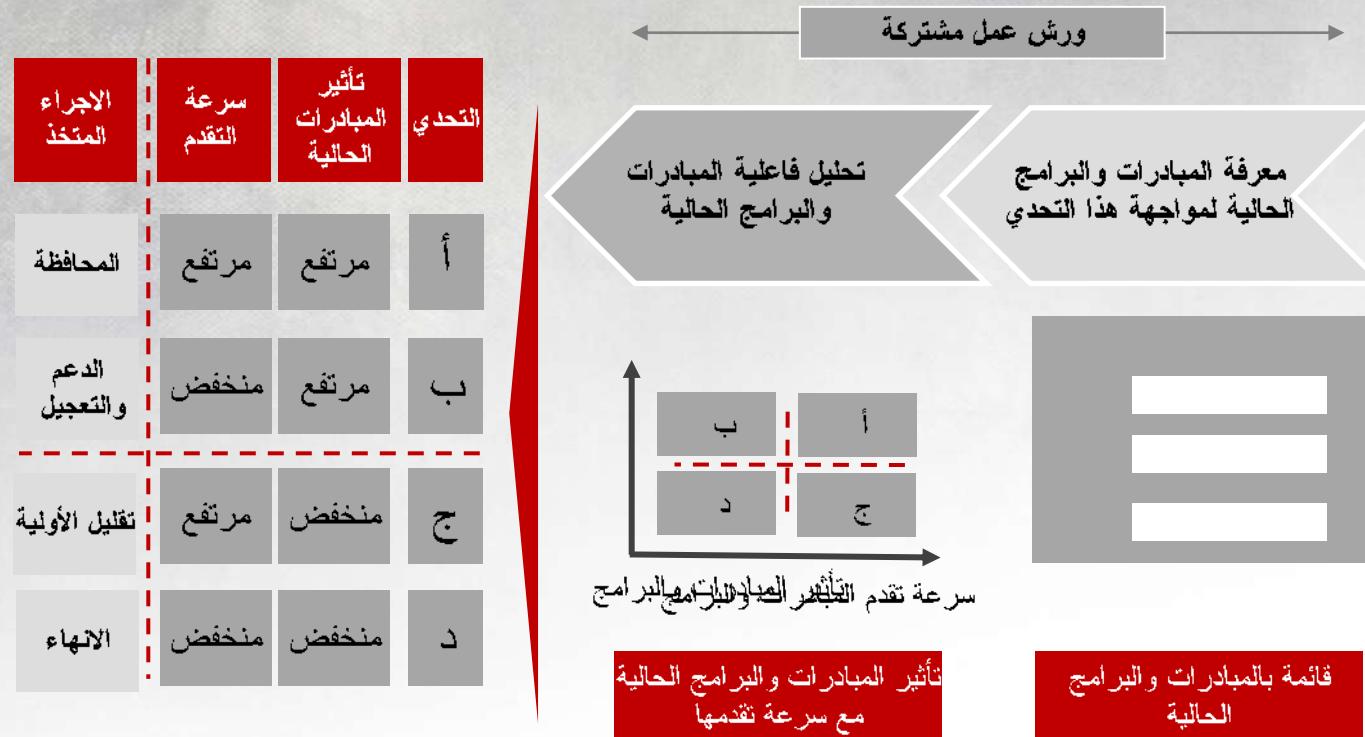
4

ثم يتم تحديد التحديات التي تحول دون تحقيق كل مستهدف



قائمة مختصرة بالتحديات التي تقف في سبيل تحقيق المستهدفات للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية الخاصة بكل محور عمل رئيسي مع تقسيم التحديات بالنسبة لعلاقتها بالقطاع الخاص أو العام

يتم بعد ذلك تحليل كل تحدي وفقاً للمبادرات/البرامج المتخذة حالياً لمواجهته



ثم يتم تحديد البرامج والسياسات الجديدة لمواجهة التحديات



قائمة مختصرة بالمبادرات/البرامج المختارة (الموجودة حالياً والمفترضة) لمواجهة كل تحدي يعيق دون الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

ثم يتم عمل بطاقة تعريف خاصة بالمبادرات والبرامج

بطاقة تعريف المبادرة/البرنامج



يتم بعد ذلك اعداد تقرير شامل متضمناً الاتي

- 7. الخطوات القادمة وتقارير المتابعة
- 8. مرفقات
- دليل استخدام الاستراتيجية

- 1. الملخص التنفيذي
- 2. مقدمة
- 3. المنهجية المتبعة وتعريف الجهات المشاركة
- 4. الرؤية الاستراتيجية الشاملة لمصر 2030
- 5. ملامح الاستراتيجية مصر 2030
 - المحاور الرئيسية
- 6. الاستراتيجية لكل محور
 - الملخص التنفيذي لكل محور
 - تحليل الوضع الحالي
 - الغايات والأهداف الاستراتيجية
 - مؤشرات الأداء الرئيسية
 - القياس الأساسي والمستهدفات
 - المبادرات/المشاريع/البرامج
 - تصنيف الأولويات من المشاريع والبرامج
 - الخطة الزمنية

الجدول الزمني للمشروع

المدة الزمنية - 12 أسبوع

اجتماع تنظيمي مع منسقي المحاور / اعضاء المحاور ▲ ورشة عمل مع منسقي / اعضاء المحاور

يتم الإعداد مسبقاً في شركة لوجيك

” وشكراً ”

Thanks